الأنباء
الخميس 22 سبتمبر 2011

الحمود بحث تعزيز العلاقات الثنائية مع سفراء العراق وبوتان والهند وسيرلانكا

وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود مستقبلا السفير العراقي محمد حسين بحر العلوم

استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود كلا من سفير جمهورية سريلانكا تشاندار سيكارا موديانسيلاجاي وسفير الهند ساتيش شاند مهيتا وسفير مملكة بوتان شيراب تنزن وسفير جمهورية العراق محمد حسين محمد بحر العلوم، حيث تبادل الحمود مع السفراء الأحاديث الودية وسبل تعزيز العلاقات الثنائية في شتى المجالات الأمنية. من جهة أخرى، استقبل الحمود العقيد الركن صلاح البدر بمناسبة حصوله على درجة الماجستير في الإدارة والدراسات الاستراتيجية حيث أهدى للوزير نسخة عن الرسالة، ومشيرا الى أهمية الاستفادة مما توصلت اليه من نتائج وتوصيات.

المتقاعدون والجنود الأميركيون العاملون في البلاد أهم مصدر للملابس في سوق الجمعة

كمية من الملابس العسكرية ضبطت خلال حملة لرجال بلدية العاصمة في سوق الجمعة

كشف مصدر أمني ان الملابس العسكرية التي ضبطها رجال بلدية العاصمة لم تحل الى مديرية أمن العاصمة بل الى وزارة الدفاع عبر كتاب رسمي موجه من البلدية خاصة ان جميع الملابس العسكرية خاصة بالجيش الكويتي، وأوضح المصدر انه لو كانت الملابس والرتب المضبوطة خاصة بوزارة الداخلية لتمت احالة المضبوطات والبائعين الى أمن الدولة.

وقال المصدر ان الجهات الأمنية المعنية لديها دراية بقيام بعض الباعة في سوق الجمعة أو في الأسواق العشوائية التي تقام يومي الأحد والثلاثاء في الجليب بعرض ملابس عسكرية بل ومعدات عسكرية أغلبها أميركية، حيث يقوم الباعة بالحصول عليها من جنود أميركيين في البلاد - وسبق لـ «الأنباء» ان أشارت الى القضية قبل أشهر - مشيرا الى ان مثل هذه البسطات مرصودة من قبل رجال المباحث وبين فترة وأخرى يتم ضبط كل من يثبت تورطه في بيع الملابس العسكرية.

وأشار المصدر الى ان مصادر تلك الملابس أصبحت مرصودة بل ومعروفة وأبرزها ان بعض العسكريين سواء التابعون للدفاع او الجيش يقومون ببيع مقتنيات منزلهم عند الانتقال من منزل لآخر أو أحيانا بعد التقاعد وهنا تجد طريقها الى السوق العشوائية، حيث تعرض للبيع، أما بعضها الآخر فهو ناتج عن بيع جنود أميركيين خدموا في البلاد أو أقاموا فيها لفترة بعد انتهاء مدة خدمتهم وتجدهم يعرضونها للبيع مع مقتنيات منزلهم رغبة في الحصول على مبلغ مالي لأنهم لا يتمكنون من إعادتها الى الوحدات التي يعملون بها كما لا يتمكنون من نقلها معهم كونها تشكل ثقلا في الأوزان التي يسمح لهم بنقلها في الطائرة فيتخلصون منها ببيعها. وذكر المصدر ان أغلب من يتم القبض عليهم في مثل تلك القضايا يتم احالتهم بتهمة مخالفة قانون الإقامة كونهم يمارسون البيع دون رخصة.

● هاني الظفيري

تدوير لـ 15 من ضباط «مباحث حولي» و30 عسكرياً

أجرت ادارة مباحث حولي تدويرا شاملا لمعظم ضباطها وافرادها تم بموجبه تدوير 15 ضابطاً و30 فرد وضابطاً صف في ستة مخافر تغطي جميع مناطق محافظة حولي. ومن المتوقع ان يجري تدوير مماثل في جميع المحافظات الاخرى اخذا بعين الاعتبار اداء بعض الضباط للاستفادة منهم في التعامل مع بعض القضايا ونسبة القضايا المقيدة ضد مجهول.

● عبدالله قنيص

عدل ومحاكم

براءة المتهم التاسع في قضية «جمعية الجهراء» والنومس: كنا نتوقع البراءة فالأوراق تنطق بها

قضت محكمة الجنح ببراءة المتهم التاسع عضو مجلس إدارة جمعية الجهراء وبإدانة بعض أعضاء مجلس الإدارة. وتتلخص وقائع الدعوى في بلاغ مقدم من وزارة الشؤون ضد مجلس إدارة جمعية الجهراء بسبب وجود بعض المخالفات المالية.

وعلق المحامي عبدالعزيز النومس وكيل المتهم التاسع المقضي ببراءته بأن الأوراق كانت تنطق ببراءته وان الدعوى الجزائية حركت ضد موكلي بناء على شك وظنون بلا دليل يقيني بالأوراق ويكفي لتدليل على براءة موكلي وان المخالفات التي تنعيها وزارة الشؤون على مجلس الإدارة جميعها ارتكبت قبل وجود موكلي بهذا المجلس كعضو.

وانني أطالب بضرورة التحري قبل تقديم البلاغات حتى لا تظلم الناس من وراء التسرع في توجيه الاتهامات.

المحامي عبدالعزيز النومس

جرد مفاجئ.. يكشف اختفاء 16 ألف دينار من خزينة شركة صرافة في الشويخ

أحيل محاسب آسيوي الى مباحث العاصمة للتحقيق معه في قضية خيانة أمانة سجلت ضده بعد ان تبين لمسؤولي شركة الصرافة التي يعمل بها اختفاء 16 ألف دينار من خزينة المحل الذي يعمل فيه.

ووفق مصدر امني فان مسؤولي الشركة قاموا بإجراء جرد مفاجئ لعهدة المحاسب الآسيوي وتبين من خلال لجنة الجرد نقص 16 ألف دينار من الموجودات المفترضة، وعليه قاموا بتسجيل قضية خيانة أمانة في مخفر الشويخ، وعليه أحيل المحاسب الى المخفر وتم التحقيق معه دون ان يبرر اختفاء المبلغ الضخم الذي يعتقد انه تم سحبه على مدار أشهر، وأشار مصدر امني تحدث لـ «الأنباء» الى ان مسؤولي الشركة عرضوا على المحاسب إعادة الأموال مقابل عدم تسجيل قضية الأمر الذي رفضه المحاسب، معللا ما حصل بأنه خطأ في الحسابات.

● عبدالله قنيص

فتاتان تهربان من نقطة تفتيش ومرافقة السائقة.. ترفض الحديث

اضطر رجال امن حولي لمطاردة سيارة جيب بداخلها فتاتان بعد ان قامت السائقة بالهرب من امام نقطة تفتيش كانت مقامة مساء اول من امس اسفل جسر الدائري الخامس المقابل لمنطقة الرميثية.

وقال مصدر امني ان رجال الامن اضطروا للجوء الى مطاردة سيارة الجيب التي قامت قائدتها بتحاشي النقطة والالتفاف ثم الهرب، موضحا انه وبعد استيقاف السيارة بالقرب من منطقة الرميثية فوجئ رجال الامن بترجل السائقة والهرب بين البنايات تاركة وراءها مرافقتها التي تبين انها قاصر (15 عاما) واحيلت الى مخفر الرميثية حيث رفضت الحديث فيما لم تكشف هويتها، ولم تعرف بعد اسباب هرب السائقة التي اتضح انها مواطنة بموجب مراجعة بيانات لوحة السيارة الجيب وجار ضبطها واحيلت القضية الى رجال المباحث لمتابعتها.

● عبدالله قنيص

المحكمة تحجز قضية العوضي ضد الدوسري لـ 12 المقبل

اللواء كامل العوضي

بادي الدوسري

حجزت محكمة الجنح اتهام مدير عام الادارة العامة للهجرة اللواء كامل العوضي النائب السابق بادي الدوسري الى جلسة 12 أكتوبر المقبل للنطق بالحكم.

والجدير بالذكر أن محكمة التمييز أعادت الدعوى الجزائية الى المحكمة المختصة مرة أخرى لخطأ في الاجراءات بعدما كان قد صدر حكم استئنافي أيد الحبس ثلاثة أشهر ضد النائب السابق بادي الدوسري عن الاهانة والاعتداء عليه.

وترجع وقائع القضية الى شكوى قدمها اللواء العوضي ضد النائب الدوسري قبل أن تقضي المحكمة ببطلان انتخابه.

ضبط شخص «بدون» وبحوزته كيلو حشيش و200 حبة مخدرة

المتهم وامامه المضبوطات

أصدرت وزارة الداخلية بيانا أمس حول تمكن رجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات من ضبط شاب بدون وبحوزته كيلوغرام من مخدر الحشيش وعدد من الحبوب المخدرة، وجاء في البيان ان رجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات «إدارة العمليات» تمكنوا من ضبط شخص غير محدد الجنسية، حيث وردت معلومات سرية عن قيامه بحيازة مواد مخدرة بقصد الاتجار والتعاطي، وبناء على هذه المعلومات تم تكثيف التحريات اللازمة ومن ثم استصدار اذن من النيابة العامة، حيث تم ضبطه في منطقة حولي وأبدى مقاومة شديدة محاولا بالهرب وهو في حالة غير طبيعية وتمت السيطرة عليه وبتفتيشه عثر في جيبه على ثلاثة أصابع حشيش وبالانتقال الى مسكنه تم ضبط كيلو من مخدر الحشيش و200 حبة كبتي وتمت إحالته الى النيابة.

مركز رياض

www.riyad_center.com

رياض الصانع

«الفساد.. من يحمي من؟!»

الفساد هو أحد الأمراض الأكثر فتكا ببنية المجتمعات، ويختلف المفكرون والمحللون في وضع تعريف محدد له لكن معناه الأوسع يعني إساءة استخدام السلطة العامة، لأهداف غير مشروعة، هذه الأهداف التي غالبا ما تكون شخصية، وعلى العموم فكل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي الذي تتنوع أشكاله بين المحسوبية والزبونية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ ومحاباة الأقارب والاحتيال. ورغم أن الفساد السياسي يسهل النشاطات الإجرامية من قبيل الاتجار في البشر وغسيل الأموال، فهو بالمقابل لا يقتصر على هذه النشاطات بل يدعم جرائم أخرى.

وتختلف ماهية الفساد من بلد لآخر، حسب التنظيم القانوني وطبيعة الأعراف والتقاليد السائدة، أما على الصعيد الاقتصادي والتنموي، فالفساد يعتبر العدو اللدود للتنمية فهو يقوض الديموقراطية عن طريق شراء المصالح سواء بالضغط أو بالابتزاز أو بالرشوة، ويفرغ المجالس التمثيلية والتشريعية من رصيدها الشعبي ويشوه التمثيل فيها لتتحول إلى مكان لا دور له في عملية صنع القرار السياسي، كما ينجم عن الفساد التوزيع غير العادل للخدمات وكأن المواطنين درجات. وبمعنى شامل فالفساد السياسي يشوه القدرة المؤسساتية للحكومة لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها واستنزاف مصادرها فبسببه - أي الفساد - تباع المناصب الرسمية وتشترى، ويؤدي بطريقة مباشرة إلى تقويض الشرعية الحكومية وبالتالي القيم الديموقراطية للمجتمع كالثقة مثلا. ومن ناحية أخرى فالفساد يسبب تقويض التنمية الاقتصادية لتسببه في حدوث تشوهات وحالات عجز ضخمة ويؤدي انتشاره في القطاع الخاص إلى زيادة كلفة العمل التجاري من خلال زيادة سعر المدفوعات غير المشروعة نفسها وكذلك لازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن الرشاوى، ورغم أن البعض يدعي بأن الفساد يقلل من النفقات الإدارية عن طريق تجاوز الروتين الإداري إلا أن الرشوة يمكن كذلك أن يدفع المسؤولين لاستحداث تعليمات وحالات تأخير جديدة في إنجاز المعاملات، ومع إسهامه في زيادة تضخم النفقات التجارية فإن الفساد يشوه المجال التجاري، إذ يحمي الشركات ذات المعارف في الحكومة من المنافسة ما يعني بالنتيجة استمرار وجود شركات غير كفؤة.

وعلاوة على ذلك يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات تكثر فيها الرشى ويلجأ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة ما يؤدي بالنتيجة إلى زيادة تشويه استثمار المال العام. ويؤدي كذلك إلى خفض معدلات الالتزام بضوابط البناء والمحافظة على البيئة والضوابط الأخرى ما يؤدي إلى تردي نوعية الخدمات الحكومية وزيادة الضغوط على ميزانية الحكومة. ومن الناحية القانونية والاجتماعية، فالفساد يعتبر ظاهرة إجرامية عندما تتوافر مجموعة من العوامل المساعدة حالها في ذلك حال أي ظاهرة إجرامية أخرى، وعليه فإن لظاهرة الفساد خصائص خاصة بها من حيث التكييف القانوني ونوعية الجناة حيث تعد جرائم الفساد من الجرائم التي تخل بواجبات الوظيفة العامة والتكليف العام حسب الأصل حيث ترتكب جرائم الفساد من قبل أفراد وجماعات تشغل وظائف عامة أو تمارس تكليفا عاما إلا أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 قد أطلقت ذات الوصف على نفس النوع من الجرائم المرتكبة من قبل أفراد القطاع الخاص.

وقد اختلفت القوانين المقارنة في تحديد الأفعال والسلوكيات التي تعد جرائم فساد إلا أن هناك جرائم فساد لا يخلو منها قانون عقابي منها جريمة الرشوة وجريمة الاختلاس، وجريمة الرشوة هي الأخطر على المجتمع والاقتصاد والقيم الأخلاقية من بين جرائم الفساد كلها حيث انها لا تترك أثرا ماديا يمكن أن يقتفيه المحقق في الأغلب، وذلك كونها تتم خلف الأبواب الموصدة وخاصة جرائم الرشوة الضخمة، وتتجسد خطورة الرشوة في انها تدفع مقابل الحصول على تزكيات أو على معلومات عسكرية أو اقتصادية أو لتمرير صفقات فاسدة أو أنها تسبب في افساد القطاع الصحي أو التعليمي أو إيقاع ضرر في البيئة أو الأمن العسكري ما يهدد أمن وسلامة المجتمع ككل، وتعرف الرشوة بإنها متاجرة الموظف بأعمال وظيفته للقيام بعمل أو الامتناع عن عمل، ومن جهة أخرى يشجع الفساد على نشوء الجريمة المنظمة، فالدولة التي ينخر الفساد جسدها تشكل عامل جذب للمنظمات الإجرامية الدولية، التي تدخل البلد على شكل شركات مقاولات أو مؤسسات فنية أو جمعيات خيرية وتمارس في الخفاء أعمال غسيل الأموال أو تجارة المخدرات أو الاتجار بالبشر أو تجارة الأعضاء البشرية أو الدعارة.

كما تسهم الجريمة المنظمة في تعميق ظاهرة الفساد وتفشيها بما تضخه من أموال ضخمة كرشاوى للحصول على التراخيص والإعفاء الضريبي والمعلومات السرية وإخفاء الأدلة الإجرامية والتأثير على سير العدالة وللتخلص من الرقابة أو غلق التحقيقات التي تجري بشأنها أو مقابل السكوت عن أنشطتها غير المشروعة ولتصريف أي من أعمالها.

وفي المقابل تدعم مؤسسات الجريمة الموظفين الفاسدين للوصول إلى المناصب القيادية العليا سواء عن طريق الدعم في الانتخابات أو استخدام النفوذ لدى القيادات العليا والأحزاب السياسية في حالة التعيين. ولعل ضعف الرقابة والقوانين العتيقة يشجعان الفساد أكثر وأكثر، فما بالك إذا وصل الفساد إلى الجهة الرقابية ذاتها هنا يجوز أن نقول «على الدنيا السلام»، فمن سيراقب؟! من هنا تنهار السلطة وتفقد الثقة ويصير المواطن حبيس ظنونه وشكوكه. فهذا الوطن برماله وصحاريه وشطآنه، برياحه ونسماته، بغباره وإعصاره نحبه ونعشقه ويجب أن نعبر حاليا عما يتطلبه هذا الحب من ثمن دون كلل أو ملل، راسمين مستقبلا أجمل وأجدر، عاملين في كل حين على أن نكون جديرين بهذا الوطن على أمل أن يصير الوطن فخورا بنا، وأولى خطوات الإصلاح هي محاكمة المفسدين وتطهير أجهزة الدولة من الولاءات السياسية والطائفية حتى تصير خدمة الوطن أسمى من أي شيء آخر.

لذلك فالرؤية العامة تؤكد أنه ليس كل شيء على ما يرام في السياسة فلم يحدث في التاريخ أن سيست الحياة المدنية إلى الحد الذي وصلت إليه اليوم، قد يبدو أن المجتمع يجب أن يكون في حال أفضل اليوم، وأن تخدمه الحكومات والسلطة التشريعية بشكل أفضل من أي وقت مضي لكن النتائج غير موجودة بالطبع يمكن للناخبين غير الأنانيين أو السياسيين الانتحاريين تقديم حلول أقل مدعاة للكآبة لكن هؤلاء يبدون فصيلة نادرة جدا، وبسبب عدم إمكانية إجراء تغيير كلي للمشاعر فإن الحل المحتمل هو تغيير القواعد السياسية وحل الحكومة والمجلس وإصدار قوانين كشف الذمة المالية للموظفين الكبار في الدولة وقوانين محاربة الفساد والمصادقة الكلية على الاتفاقية الدولية المنظمة لذلك.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى الزميل

مؤمن محمد المصري

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدته

تغمد الله الفقيده بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون